هل يتفجر «بركان الأقصى» وتندلع الانتفاضة الثالثة؟؟

معركة الأحد.. مواجهة متوقعة عند الحرم القدسي

■ القدس المحتلة/ خدمة قدس برس

في حال سارت الأمور كما يخطط لها المتشددون اليهود، الذين قرروا اقتحام الحرم القدسي يوم الأحد القادم (العاشر من/ إبريل)، بل ويسعون لنسفه أو ارتكاب مجازر فيه، فإن مواجهات عنيفة ستندلع في ساحات المسجد الاقصى، حيث سيُقابل آلاف اليهود بزحف عشرات آلاف المسلمين للدفاع عنه.

وقد يتحقق في حينه من تخشى منه مصادر أمنية إسرائيلية من اشتعال انتفاضة فلسطينية ثالثة، والتي ستكون أكثر شراسة، بحسب تقديرهم، لكن موعد هذه الانتفاضة الجديدة قد يكون قريباً وليس كما يعتقدون في جهاز الاستخبارات الإسرائيلية في شهر (سبتمبر) القادم.

وتعرب مصادر أمنية إسرائيلية رفيعة المستوى عن قلقها البالغ إزاء «حملة ريفافاه» التي ستقوم يوم الأحد المقبل باقتحام الحرم القدسي، بحجة معارضة خطة الانفصال. وستقوم حركة ما يسمى «أمناء جبل الهيكل» اليهودية المسماة «ريفافاه» بتجنيد اليهود للمشاركة في تظاهرة لإبراز القوة في مواجهة «خطة الانفصال». وتسعى هذه الحركة إلى إحضار عشرة آلاف يهودي إلى الحرم القدسي.

وفي موازاة ذلك أعلن الفلسطينيون المسلمون، أنهم لن يسمحوا لليهود بدخول المكان، حيث أعلنوا النفير في هذا اليوم والاستنفار للتواجد في الحرم القدسي لمواجهة المتشددين اليهود. كما حذرت فصائل المقاومة الفلسطينية من أن المسجد الأقصى خط أحمر، وأنها سترد على ذلك بأقصى قوتها.

ودعت قيادة الحركة الإسلامية في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ إلى الوصول، يوم الأحد المقبل، إلى الحرم القدسي لسد الطريق أمام اليهود ومنعهم من الوصول إلى المكان. كما دعت القيادة الفلسطينية إلى حماية المكان، وتوجهت بهذا الشأن إلى عدة دول عربية.

وتقول مصادر عبرية إن الحرم القدسي اعتبر على مدار السنوات، بمثابة بركان يمكن لكل حادث يستهدفه أن يؤدي إلى اندلاع حريق دولي، ولذلك يتعامل جهاز الاستخبارات الإسرائيلي بكامل الجدية مع احتمال قيام المتطرفين اليمينيين بإشعال اضطرابات في المنطقة تؤدي إلى تأجيل الانفصال.

وحذر مسؤول أمني رفيع المستوى من احتمال «قيام مجموعات يهودية متطرفة، من جماعة كهانا أو الحركات الدينية المتزمتة بالاعتداء على الحرم القدسي بهدف منع تنفيذ الانفصال». وأضاف: «يمكن للمساس بالحرم أن يؤدي إلى اندلاع حرب شاملة ضد إسرائيل، ليس من جانب الفلسطينيين فحسب، وإنما من جانب العالم الإسلامي كله»، على حد تعبيره.

وكانت مصادر إسرائيلية رسمية قد كشفت صباح الأثنين عن قرار للشرطة الإسرائيلية يقضي بتعزيز الحماية حول الحرم القدسي في ضوء ازدياد المخاوف من قبل نشطاء اليمين الإسرائيلي المتطرف بتنفيذ تهديداتهم ضد الحرم.

وقالت هذه المصادر إن الشرطة قررت تعزيز جهاز الحراسة على أبواب الحرم، خاصة خلال الأسبوعين القادمين، لمنع المتطرفين اليهود من الوصول إلى الحرم. ورغم قرار المنع إلا أن هذه المجموعة تواصل توزيع منشورات في الكنس اليهودي تدعو فيها اليهود للتوجه إلى الحرم في العاشر من نيسان، الذي يصادف الأول من شهر نيسان (إبريل) حسب التقويم العبري.

وبحسب مصادر أمنية إسرائيلية فإن إمكانية الإقدام على الاعتداء على الحرم القدسي أكثر واقعيا وملموسا من تهديد حياة رئيس الوزراء الإسرائيلي أرائيل شارون أو أي شخصية أخرى. ويخشى الجهاز الأمني استغلال هذه العناصر لانشغال القوات الأمنية في تنفيذ عملية الانفصال، ليقوموا بتنفيذ اعتدائهم ضد الحرم.

وتتخوف الجهات الأمنية من احتمال قيام هذه الجماعة باستخدام صواريخ وقذائف لإطلاقها على الحرم من جبل الزيتون، أو وضع عبوات ناسفة على مداخل الحرم، أو تفخيخ طائرات صغيرة وإرسالها لتفجير المقدسات. كما لا تستبعد الشرطة قيام المتشددين اليهود بإطلاق النار على المصلين من أماكن تشرف على الحرم ومداخله، ويسيطر عليها اليهود.

فيما يعتبره بعض المراقبين بأنه تمهيد مقصود لهذا الاعتداء، جددت مصادر أمنية إسرائيلية مسؤولة تخوفها من قيام متشددين يهود بالاعتداء على الحرم القدسي في مدينة القدس المحتلة، بدعوى منع تنفيذ خطة الانفصال، مشيراً إلى أن منع تنفيذ هذا المخطط فيه صعوبة، بسبب أنه قد ينفذ من قبل أشخاص مجهولين لأجهزة الأمن.

وأفادت صحيفة /يديعوت أحرونوت/ العبرية في عددها أمس الأول أن الشرطة قررت تعزيز الحراسة حول الحرم القدسي نتيجة ازدياد المخاوف من قيام مجموعات يهودية متطرفة بالاعتداء على الأماكن الإسلامية المقدسة، موضحة أنه سيتم قريباً، تعزيز جهاز الحراسة في منطقة الحرم القدسي، فيما يجري، هذه الأيام، تعزيز قوات الشرطة المرابطة هناك.

وأضافت الصحيفة أن الجهاز الأمني يتتبع بقلق بالغ تحركات نواة اليمين المتطرف التي تضم قرابة ٥٠٠ شخص، يملك معظمهم الأسلحة «لكنه يوجدهم هدف تحقيق مارب سياسية من خلال تنفيذ عمليات إرهابية»، على حد تعبيره.

ويتمحور التخوف حول عشرات النشطاء المجهولين، نسبياً، الذين لم تعرف الشرطة عن وجودهم من قبل، ولم تتخذ إجراءات رقابة ضدهم كما فعلت مع قادة اليمين المتطرف المعروفين أمثال نوعم فيدرمان وإيتمار بن غفير ورفاقهما، الذين تتابع الشرطة وجهاز الاستخبارات تحركاتهم منذ زمن.

«فتح» تعد لترتيب أوضاعها التنظيمية و«حماس» تتطلع لعلاقات أفضل مع الاردن

□ .. عمان/ وكالات/

يحظى الاجتماع المرتقب لأعضاء اللجنة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح في العاصمة الاردنية عمان بحضور رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس باهمية كبيرة لجهة القضايا الاصلاحية المطروحة للنقاش والتي من المنتظر أن تسفر عن قرار تنظيم البيت الفتحاوي في المرحلة المقبلة وبحسب المصدر فإن الاجتماع المزمع عقده قريبا برئاسة رئيس الحركة رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير فاروق القدومي سيتخذ قرارات أصلاحية للحركة التي تشكل العمود الفقري للسلطة الوطنية وسيلغي التعيينات لصالح تكريس العمل بالانتخابات كما تكمن أهميته في انعقاده بالخارج حتي يتمكن كافة أعضاء اللجنة في الداخل والخارج وعددهم ١٨ عضوا من حضوره.

ويقيم أربعة أعضاء من اللجنة المركزية في الخارج وهم القدومي ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون مع تمكنه من حضور اجتماعات الداخل ورئيس مكتب التعبئة والتنظيم بالحركة محمد غنيم أبو ماهر واللواء محمد جهاد، ويجري الزعنون حاليا مباحثات في رام الله من أجل الاتفاق على موعد محدد لانعقاد الاجتماع خلال وقت قريب.

وقال ذات المصدر أن من أبرز القضايا المطروحة للبحث تمهيدا لاصدار قرارات بشأنها البت في موعد ومكان محدد لانعقاد المؤتمر العام للحركة المزمع في أغسطس المقبل والذي سينبثق عنه بالانتخاب مجلس ثوري ولجنة مركزية جديدين.

وأشار إلى أن الاجتماع سيبت ايضا في قضية تحديد أعضاء حركة فتح الذين سيرشحون لخوض انتخابات المجلس التشريعي المقرر اجراؤها في يوليو المقبل.

كما سيبحث اجتماع فتح بعمان في تغيير بعض الأطر الحركية لفتح كاللجان الحركية في الضفة الغربية وقطاع غزة بحيث يتم ربطها بمكتب التعبئة والتنظيم في الحركة الذي يشرف عليه مباشرة عضو في اللجنة المركزية دون تجزئة هذه اللجان أو شطرها إلى قسمين واحدة في الضفة يقوم باعمالها حسين الشيخ بالنيابة عن مروان البرغوثي المعتقل حاليا في السجون الاسرائيلية والأخرى في غزة باشراف أبو ماهر حلس وانما يصار إلى تشكيل لجنة حركية عليا أو ما يحل محلها تمثل الجميع.

كما سيصار إلى انتخاب اللجان الحركية التي تقود التنظيم في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت أي مسمى يتفق عليه المؤتمر المقبل وذلك كله من أجل ترتيب البيت الداخلي في مواجهة تحديات المرحلة المقبلة والتحضير للانتخابات التشريعية.

من جهة أخرى قالت حركة المقاومة الإسلامية حماس أنها حريصة على علاقتها مع الاردن وإذا تيسرت الظروف للترتيب لزيارة أعضاء من الحركة إلى العاصمة الاردنية عمان بما يخدم القضية الفلسطينية فستكون ايجابيين في هذا الأمر لكنها اكدت انه لا يوجد ترتيب في الوقت الحالي لزيارة قريبة.

متمردو دارفور ينتقدون القمة الخماسية التي اقترحتها مصر

حكومة السودان تشكل "خلية أزمة"

■ الخرطوم - وكالات:

تستعد الخرطوم لازمة مفتوحة مع الامم المتحدة بعد رفضها تسليم المتهمين بارتكاب جرائم حرب في دافور إلى المحكمة الجنائية الدولية فيما يرفض المتمردون القمة المصغرة حول دارفور التي دعت مصر لانعقادها في ٢٠ /ابريل الجاري.

وقد شكلت الحكومة السودانية خلية ازمة للاشراف على هذا الملف القضائي والدبلوماسي الساخن برئاسة رئيس الدولة عمر البشير الذي اقسم بالله العظيم ثلاثا السبت الماضي بعدم تسليم اي مواطن سوداني للمحاكمة في الخارج.

وتؤكد الخرطوم التي لم توقع الاتفاقية الدولية حول انشاء المحكمة الجنائية الدولية ان القضاء السوداني مختص بنظر هذه القضايا وانه نزيه وعادل.

وقال وزير الاعلام السوداني عبد الباسط سدارات في ختام اجتماع للحكومة ترأسه الرئيس البشير ان مجلس الوزراء يعتبر ان القرار يتناقض مع العدالة والموضوعية وينتهك السيادة الوطنية.

وكان مجلس الامن الدولي اصدر الخميس القرار ١٥٩٣ الذي يسمح للمحكمة الجنائية الدولية بملاحقة المسؤولين عن القتل والاغتصاب والنهب في دارفور. وتعتبر الحكومة السودانية ان هذا القرار يمس السيادة الوطنية للدولة.

وذكرت الصحف السودانية ان قائمة تضم ٥١ سودانيا متهمين بجرائم حرب في دارفور من بينهم وزراء ولكن ايضا متمردين وقادة مليشيات موالية للحكومة سلمت إلى الامين العام للامم المتحدة من قبل لجنة التحقيق التي شكلتها المنظمة الدولية على اثر زيارة لدافور في /نوفمبر الماضي. ولم يكشف النقاب عن اسماء المتهمين.

ونصح الممثل الخاص للامين العام للامم المتحدة في السودان يان برونك الحكومة السودانية بـ التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية مشيرا إلى انها لم ترد على طلباته السابقة باحالة المتهمين بجرائم حرب امام القضاء السوداني.

وقال وزير الخارجية المصري احمد ابو الغيط اعلن مساء الاحد ان مصر ستستضيف قمة افريقية مصغرة حول دارفور تضم إلى جوارها السودان وليبيا ونيجيريا وتشاد وهي خمس دول افريقية معنية بازمة دارفور.

انتخاب الرئيس الجديد .. وتشكيل الحكومة .. والبدء بصياغة الدستور

مهام شائكة أمام الجمعية الوطنية العراقية

■ «الثورة/ وكالات

بعد أن تم انتخاب رئيساً للجمعية الوطنية العراقية ونائبين له، بدأ الارتياح على زعماء الأحزاب والكتل السياسية لانفراج الأزمة السياسية في العراق التي أخرت تشكيل الحكومة الانتقالية أكثر من شهرين.

وعلى الرغم من أن الكتل السياسية الرئيسية في الجمعية الوطنية كانت قد اتفقت على أسماء رئيس الجمعية ونائبيه، إلا أن الانفراج الحقيقي للأزمة سيكون بالتوصل إلى اتفاق على من يتولى رئاسة الجمهورية ونائبيه ومن ثم رئيس الحكومة والوزراء وهو ما ستتضح معالمه في اجتماع الجمعية الأربعاء ويرى المراقبون أن كل هذه الصعوبات تبدو سهلة وهينة أمام صعوبات هائلة تواجهها الجمعية الوطنية في مهمتها الرئيسية، وهي وضع الدستور الدائم للبلاد قبل منتصف أغسطس القادم لكي يطرح على الاستفتاء الشعبي العام في نوفمبر ومن ثم انتخاب حكومة جديدة بموجب ذلك الدستور.

وقد شعر رئيس الجمعية المنتخب حاجم الحسني بصعوبات المرحلة القادمة عندما طلب من اعضاء الجمعية الذين يمثلون قوميات وطوائف دينية متنوعة "أن يكون ولاؤهم للوطن وللشعب لا للحزب أو الطائفة أو القومية".

وعندما يبدأ اعضاء الجمعية عملية وضع الدستور، فإنهم يواجهون اهم اختبار لولائهم في عدة قضايا شائكة منها شكل النظام الفيدرالي، وقضية كركوك الغنية بالنفط التي يطالب الاكراد بضمها الى الاقليم الكردي، وعلاقة الدولة بالدين، ووجود القوات الاجنبية في البلاد، اضافة الى قضايا اخرى لا علاقة لها بوضع الدستور من اهمها الوضع الامني والقضاء على الارهاب ومشكلة البطالة

وقال الحسني بأن الخطوة المقبلة للجمعية تتمثل بانتخاب رئيس للدولة ٠٠ معربا عن امله في أن يتم ذلك يوم غد الاربعاء على ان يتم بعد ذلك تكليف رئيس الوزراء بتشكيل الحكومة العراقية.

مشيراً بأن تشكيل الحكومة الجديدة قد يستغرق بين عشرة الى اربعة عشر يوما.

وأوضح الحسني في مقابلة مع راديو لندن امس أن الجمعية الوطنية العراقية ستقوم بعد ذلك بتشكيل لجنة تتولى مهمة كتابة وصياغة الدستور العراقي الدائم على ان تتشكل هذه اللجنة من اعضاء الجمعية ومن خارجها بغرض اشراك القوى التي غيبت في الانتخابات السابقة ٠٠ مشيرا الى ان قانون ادارة الدولة ينص على ضرورة الانتهاء من وضع الدستور قبل الـ١٥ من شهر اغسطس القادم.. وبعد ان تم انتخاب رئيس للجمعية الوطنية العراقية ونائبين له، بدأ الارتياح على زعماء الاحزاب والكتل السياسية لانفراج الأزمة السياسية في العراق التي اخرت تشكيل الحكومة الانتقالية اكثر من شهرين.

وعلى الرغم من ان الكتل السياسية الرئيسية في الجمعية الوطنية كانت قد اتفقت على اسماء رئيس الجمعية ونائبيه، ومن ثم سيكون الاقتراع على الاسماء صوريا، إلا أن الانفراج الحقيقي للازمة سيكون بالتوصل الى اتفاق على من يتولى رئاسة الجمهورية ونائبيه ومن ثم رئيس الحكومة والوزراء وهو ما ستتضح معالمه في اجتماع الجمعية الاربعاء .

ويرى المراقبون ان كل هذه الصعوبات تبدو سهلة هينة امام صعوبات هائلة تواجهها الجمعية الوطنية في مهمتها الرئيسية، وهي وضع الدستور الدائم للبلاد قبل منتصف اغسطس القادم لكي يطرح على الاستفتاء الشعبي العام في نوفمبر ومن ثم انتخاب حكومة جديدة بموجب ذلك الدستور.

وقد شعر رئيس الجمعية المنتخب حاجم الحسني بصعوبات المرحلة القادمة عندما طلب من اعضاء الجمعية الذين يمثلون قوميات وطوائف دينية متنوعة "ان يكون ولاؤهم للوطن وللشعب لا للحزب او الطائفة او القومية".

وعندما يبدأ اعضاء الجمعية عملية وضع الدستور، فإنهم يواجهون اهم اختبار لولائهم في عدة قضايا شائكة منها شكل النظام الفيدرالي، وقضية كركوك الغنية بالنفط التي يطالب الاكراد بضمها الى الاقليم الكردي، وعلاقة الدولة بالدين، ووجود القوات الاجنبية في البلاد، اضافة الى قضايا اخرى لا علاقة لها بوضع الدستور من اهمها الوضع الامني والقضاء على الارهاب ومشكلة البطالة والغلاء الفاحش. وعلى الرغم من أن وضع الدستور هو من مهام اعضاء الجمعية، فإن انخفاض تمثيل العرب السنة في الجمعية ادى الى التفكير في تشكيل لجان لوضع الدستور من اعضاء الجمعية ومن خارجها لضمان مشاركة السنة في هذه المهمة العسيرة. ولا يخفي المواطنون شكهم في القدرة على صياغة الدستور خلال مدة الأربعة أشهر ونصف الشهر المحددة، قياسا بفترة شهرين وربما اكثر لتشكيل الحكومة.

واذا لم يتم ذلك فانه بموجب الدستور المؤقت "يجوز لرئيس الجمعية الوطنية وبموافقتها باغلبية اصوات الاعضاء ان يؤكد لمجلس الرئاسة، في مدة اقصاها الاول من اغسطس القادم ان هنالك حاجة لوقت اضافي لاكمال كتابة مسودة الدستور. ويقوم مجلس الرئاسة عندئذ بتمديد المدة لكتابة مسودة الدستور لستة اشهر فقط ولا يجوز تمديد هذه المدة مرة اخرى".

والمشكلة التي يواجهها الدستور، حتى في حالة الانتهاء من وضعه، هي انه قد يكون موضع اعتراض في الاستفتاء الشعبي، اذ ينص الدستور المؤقت الحالي على ان "يكون الاستفتاء العام ناجحا، ومسودة الدستور مصادقا عليها، عند موافقة أكثرية الناخبين في العراق، وإذا لم يرفضها ثلثا الناخبين في ثلاث محافظات أو أكثر".

ويخشى المراقبون من ان هذه الفقرة تتيح للاكراد المسيطرين على ثلاث محافظات او للعرب السنة او للشيعة في محافظات اخرى تعطيل المصادقة على الدستور وبذلك تضيع كل الجهود التي تبذلها الجمعية الوطنية.

من جهة اخرى اكد ابرز مساعدي الزعيم الشيعي مقتدى الصدر الشيخ عبد الهادي الدراجي امس ان بغداد ستشهد في التاسع من الشهر الجاري مظاهرة مليونية تشارك فيها مختلف التيارات والطوائف السياسية العراقية.

ونقلت وكالة الانباء الالمانية عن الدراجي قوله هذه التظاهرة تاتي استجابة لنداء وجهه مقتدى الصدر.. مضيفا انها ستقام وسط بغداد عند ساحة الفردوس حيث شهدت سقوط تمثال الرئيس السابق صدام حسين في التاسع من إبريل عام ٢٠٠٣ واحتلال القوات الامريكية للبلاد.

واوضح الدراجي ان مختلف التيارات والطوائف السياسية العراقية ستشارك فيه.. مشيرا الى ان المشاركين في التظاهرة سيطالبون بخروج القوات الامريكية من البلاد والاسراع في محاكمة صدام بمحكمة عراقية دون تدخل خارجي ونبذ الارهاب والدعوة الى محاربته.

بلا حدود

وما الحقيقة؟!

■ هل تتذكرون تقرير "هانز بليكس" الذي قدمه قبل غزو واحتلال العراق في شأن أسلحة الدمار العراقية؟

تقرير اللجنة التي كان الرئيس الأمريكي قد شكلها وهي أمضت قرابة عام وصادق عليه منذ أيام قليلة، يعيد تلك القضية ليس إلى الأذهان فقط، بل وإلى الواجهة، وهذا ما يتضح من خلال التناولات الإعلامية والإعلان من أن الرئيس الأمريكي عازم على إجراء "إصلاحات" لأجهزة الاستخبارات الأمريكية.

في النظرة العامة إلى ما كان أعلن عن هذا التقرير تبدو اللغة أنها مستدمرة وليس أدل على هذا من التخطية لدور الإدارة السياسية الأمريكية والجنوح إلى "تأكيد" ما كان "مؤكد" وصار معروفاً بـ"فضيحة" أسلحة الدمار العراقية بعد الغزو والاحتلال للمخابرات الأمريكية والبريطانية.. إزاء التغطية لم يشر التقرير مجرد إشارة ولم يثر أي أسئلة عن الدوافع الحقيقية التي كان عليها التشدد والإصرار من جانب الإدارة السياسية للغزو والاحتلال وهو عمل صار معروفاً أنه قام على نسف للمبادئ والمواثيق الدولية وتحد لعالمنا بأسره.. ولكنه في المقابل أكد على "أن المخابرات الأمريكية بشأن العراق كانت مخطئة تماماً موجهة ضربة إلى المصداقية الأمريكية لن تزول آثارها قبل مضي سنوات"، و"أن أخطاء المخابرات الأمريكية التي ارتكبت في العراق ما زالت شائعة للغاية في قطاع المخابرات الأمريكية بأسره".

وإلى هذا كان التقرير قد أشار إلى "أن رؤساء أجهزة التجسس ما زالوا لا يعرفون إلا القليل عن البرامج النووية في دول مثل إيران وكوريا الشمالية".

بالطبع التقرير ينتقد "الأخطاء" التي ارتكبتها أجهزة الاستخبارات في شأن العراق وهو يحذر من استمرار هذه "الأخطاء" تجاه البرامج النووية خاصة لإيران وكوريا الشمالية.. هذا يعني أن التقرير هدف بين ما هدف إلى تلافي "الأخطاء" بالنظر إلى نتائجها السلبية وإلى طرح الانتقادات الحادة على هذا النحو لتكون بمثابة تنفيس للاحتقانات بما يتيح الدخول في جولة جديدة من اختلاق الذرائع وتسويق الخداع للمضي في خيار القوة الذي بات يمثل عقيدة بأشكال وأساليب "جديدة".

ربما كان الطرح هكذا لدى البعض غير مستساغ ومجاف للحقيقة.. غير انه من المناسب هذا التساؤل: في افتراض أن ذريعة أسلحة الدمار ما كانت وجدت.. هل كان الغزو والاحتلال للعراق لن يحدث؟ .. الواقع أن الإجابة على هذا السؤال كانت قد جاءت بصورة عملية.. وهي بدأت من خلال ربط عملية أسلحة الدمار بإسقاط النظام في العراق وما رافق هذا من شعارات براقة في شأن الديمقراطية وحقوق الإنسان وإحداث تحولات جذرية لبناء العراق الجديد بما أفضت إليه الأمور في العراق وهي في أقل التوصيفات كارثية.

والأهم أن الخداع الذي لم يفض وحسب إلى هذه النتيجة، بل إن العديد من المراقبين باتوا يقدمون قراءات لم تكن جديدة، فهي عميقة لما جرى بآثاره وأبعاده على العراق والمنطقة العربية بل وعالمنا بأسره.

في هذا يعيد هؤلاء الاستخدام الواسع للشعارات البراقة عن الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان من جانب الإدارة الأمريكية إلى حاجتها كسب الرأي العام الأمريكي بـ"مثاليته".. وهم يشيرون إلى أن هذه المظلة باتت في أتون عاصفة الحقيقة وهي على أي حال إذا كانت شاخصة بما آل إليه الوضع في العراق وما ترتب على ذلك من آثار مدمرة على العلاقات العربية- الأمريكية.. فإن ما سيصير مفضوحاً هو أن الغزو والاحتلال كان قد جرى أمريكياً تجاه العراق بثرواته وبالذات النفطية ومميزاته المتعددة الاستراتيجية.. وبريطانيا لدوافع انتقامية استعمارية.. وصهيونياً كان مجرد التصريح من "أن الطريق إلى القدس يمر من بغداد" كافياً لإدراك أن حرباً صهيونية تجري وإن بقوات أمريكية وبريطانية.

هاشم عبدالعزيز

اجتماع خليجي أوروبي اليوم في المنامة

■ تتصدر جهود احلال السلام في الشرق الأوسط والوضع في العراق وطموحات إيران النووية المحادثات التي تجري اليوم بين مسؤولين من الاتحاد الاوروبي ووزراء دول مجلس التعاون الخليجي في البحرين.

وذكر بيان صادر عن لوكسمبورج الرئيس الحالي للاتحاد الاوروبي أن الاجتماع الذي يعقد اليوم سيناقش أيضاً محاولة الجانبين توقيع اتفاقية للتجارة الحرة بينهما.

وجاء في البيان: إن الاتحاد الاوروبي يسعى لتعميق علاقاته مع دول الخليج في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وأضاف البيان أن من المواضيع التي ستجري مناقشتها أيضاً حقوق الإنسان ومحاربة الإرهاب العالمي وحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وزير الصحة الكويتي يقدم استقالته

■ الكويت/ رويترز/..

نقلت وكالة الأنباء الكويتية الرسمية عن محمد الجار الله وزير الصحة الكويتي أمس قوله إنه سيقدم استقالته اليوم إلى رئيس الوزراء بعد أن تقدم عشرة من نواب مجلس الأمة «البرلمان» بطلب لحجب الثقة عنه بسبب مزاعم تتعلق بسوء الإدارة.

وأضافت الوكالة نقلاً عن الجار الله الذي تعرض لاستجواب عنيف في البرلمان انه سيترك الأمر تحت تصرف رئيس الوزراء الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح ليقرر ما إذا كان سيقبل استقالته أم يرفضها.

وبموجب طلب حجب الثقة الذي قدمه النواب لا يزال أمام الوزير اسبوعان للاستقالة قبل اجتماع مجلس الأمة المؤلف من ٥٠ عضواً للتصويت على بقائه أو حجب الثقة عنه، واستجواب نائب إسلامي الوزير الجار الله حول مزاعم تتعلق بسوء الإدارة وتبديد الأموال العامة وتدهور الخدمات الصحية.